

١٩٦٠

الجريدة الرسمية — العدد ٦٤ في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على الكتب المتبادلة الخاصة بمنحة تخفيف عبء الديون الموقعة

بين مصر واليابان في ١٩٨٠/٣/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووافق على الكتب المتبادلة الخاصة بمنحة تخفيف عبء الديون بما يعادل ١٤٧,٠٠٠,٠٠ دين ياباني الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية في ١٩٨٠/٣/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٤٠٠ (أول يونيو سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

الظاهرة في ٢٣ مارس ١٩٨٤:

صاحب المعادة

أشعر بالإحاطة بأني قد تلقيت مذكرة سباد لكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي جاء بها ما يلى :

دولي ثم قررت أن أشير إلى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث من الجلسة التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بذل أن مشاكل الدين والتنمية الخاصة بالدول النامية وآل المناقشات التي دارت مؤخرًا بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إناحة اليابان معونه اقتصادية لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وكذا أن "قترح الترتيبات التالية بالنهاية من حكومة اليابان :

و—آخذًا في الاعتبار دعوان جمهورية مصر العربية طبقاً لاتفاق الفرض المبرم بمقدمة  
الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية الساري المعمول اعتباراً  
من ٢٩ إبريل ١٩٧٣، تتيح حكومة اليابان حكومة جمهورية مصر العربية وطبقاً للقواعد  
والاوائمه اليابانية المنظمة لهذا الشأن مبالغة قيمتها ٢٤٧,٠٠٠,٣٠ ين (المشار إليها هنا فيما بعد بالـ“مانجا”) بغرض المساهمة في تجذير  
افتتاح جمهورية مصر العربية وزراعة رفاهية شعبها.

٢- (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المترادفة لشراء منتجات ينص عليها في قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الحكومتين وكذا الخدمات الازمة لمثل هذه المنتجات ومن المفترض أن هذه المنتجات قد تم شراؤها من دول المنشأ الصالحة .

(٢) تخضع القاعدة المخصوص بها في الفقرة (١) بحاله للتبدل الذي قد يتحقق عليه من السلطات المختصة في الحكومتين

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ الصالحة والمذكورة في الفقرة (١) بعاليه بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادي بالبنك الياباني (المشار إليها فيما بعد بالحساب) لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوماً من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات تقوم بإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التي تم بالبنك الياباني وال المشار إليها في البند (٤) وأيضاً القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (١) من البند (٢) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٤ - تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بالقيام بإيداع المدفوعات بالبنك الياباني وبالقيمة المشار إليها في الفقرة (١) في الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابي المشار إليه في البند (٣) و ١١ يوليو ١٩٨٠ إلا إذا تم مد المدة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٥ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة له :

(أ) استخدام المنحة وفوائدها المتجمعة خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ .

(ب) ضمان عدم تحمل دفع الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربية وتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (١) من البند (٢) .

(ج) ضمان الحفاظ على المنتجات المشترأة في نطاق المنحة واستعمالها أسلوباً سليماً وفعلاً في تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

(د) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة المصرية عن العمليات التي تم على الحساب مع نسخ من العقود والفاوائد وأى مستندات أخرى تتعلق بهذه العمليات بدون تأخير وب مجرد أن يتم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقاً لنص الفقرة (٢) من البند (٣) أو بناء على طلب الحكومة اليابانية .

(٢) عدم إعادة تصديق الممتحنات المشترأة في نطاق المحنة من جمهورية مصر العربية .  
 ٦ - يتم التشاور بين الحكومتين مع بعضهما في أي أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .  
 وأنه ليشرفني أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد ، والتي تؤكدون  
 فيها ما سبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقاً بين الحكومتين  
 يدخل حيز التنفيذ من تاريخ رد سيادتكم ” .  
 وإنه ليشرفني كذلك نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن أؤكد الترتيبات السابقة  
 وأن أافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة تشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري  
 المفعول من تاريخ هذا الرد .

وإنني لأنهز هذه المناسبة للأعرب لسيادتكم عن فائق تقديرى  
 عبد العزيز زهوى

وكيل وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي  
 ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي  
 حكومة جمهورية مصر العربية

## وزارة الخارجية

### قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٥ الصادر بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على نشر الكتب المتبادلة الخاصة بمعاهدة تخفيف عبء الديون بما يعادل ١٤٧,٣٠ دين ياباني الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية في ٣٢/١٩٨٠،  
 وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية في ١٩٨٠/٧/١ ،

قرر :

نشر في الجريدة الرسمية المكتب المتبادل الخاصة بمعاهدة تخفيف عبء الديون بما يعادل ١٤٧,٣٠ دين ياباني الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية في ٣٢/٢٣/١٩٨٠ تحريراً في ٢٥ شعبان سنة ١٤٠٠ (٨ يوليه سنة ١٩٨٠ )

كمال حسن على